

قواعد الاحكام

[339] وليس له أن يشتري من ينعق على المالك إلا بآذنه، فإن فعل صح وعق وبطلت المضاربة في ثمنه، فإن كان كل المال بطلت المضاربة. ولو كان فيه ربح فللعامل المطالبة بثمن حصته، والوجه الاجرة، وإن لم يأذن فالأقرب البطلان إن كان الشراء بالعين أو في الذمة وذكر المالك، والا وقع للعامل مع علمه، وفي جاهل النسب أو الحكم إشكال. ولو اشترى من نذر المالك عتقه صح الشراء، وعق على المالك إن لم يعلم العامل بالنذر، ولا ضمان. ولو اشترى زوج المالكة بآذنها بطل النكاح، وبدونه (1) قيل: يبطل الشراء، لتضررها به (2). وقيل: يصح موقوفاً (3). ولا يضمن العامل ما يفوت من المهر ويسقط من النفقة. وقيل: مطلقاً (4)، فيضمن المهر مع العلم. وكذا لو اشترى من له عليه مال. والوكيل في شراء عبد مطلق لو اشترى أبا المؤكل احتمل الصحة وعدمها. والمأذون له في شراء عبد كالوكيل، وفي التجارة كالعامل. ولو اشترى العامل من ينعق عليه ولا ربح في المال صح، فإن ارتفع السوق وظهر ربح وقلنا: يملك به عتق حصته، ولم يسر على إشكال، إذ لا اختيار في ارتفاع السوق، واختياره السبب. وإن كان فيه ربح وقلنا: لا يملك (5) بالظهور صح ولا عتق، وإن قلنا: يملك فالأقرب الصحة، _____ (1) في (ج): " وبدون إذنها ". (2) المبسوط: كتاب الاجارة ج 3 ص 176. (3) هو قول كل من قال بصحة الفضولي ووقوفه على إجازة المالك، كما في إيضاح الفوائد: كتاب الاجارة ج 2 ص 316. (4) لم نظفر بقائله. (5) في (ب): " إنه لا يملك ". _____